وجه الشبه في الاسم حتى يحمل على الفعل اذ الفعل فيه فرعية في المعنى وهي احتياجه الى الفاعل اذ
كل فعل لا بد له من فاعل في الحقيقة وفرعية في اللفظ وهي اشتقاقه من لفظ المصدر عند البصريين
كضرب من الضرب فاذا وجد من الاسماء فرعيتان كذلك فقد كمل شبهه به واستحق ان يعطى حكمه ثم العلة
التي تقوم مقام علتين هي صيغة منتهى الجموع اي الصيغة التي انتهت الجموع اليها فلا تتجاوزها
والجمع مرة اخرى بعد بلوغها وضابطها كل جمع تكسير بعد الف تكسيره حرفان كمساجد وصوامع او
ثلاثة اوسطها ساكن كمصابيح وقناديل والف التانيث الممدودة وهو الف قبلها الف فتقلب هي همزة
سواء كانت في علم كزكرياء او نكرة كصحراء او صفة كحمراء او جمع كاصدقاء جمع صديق والف
التانيث المقصورة وهي الف لينة مقرونة سواء كانت في علم كرضوى اسم جبل بالمدينة او نكرة
كحبلى او صفة كنشوى او جمع كمرضى فبهذه الثلاثة تمنع صرف الاسم الذي هي فيه لقيامها مقام
العلتين وما عداها لا بد فيه من علتين مختلفتين على ما مر بيانه ثم اعلم انه يسهل عليك ضبطها
انهم جعلوا العلة الراجعة الى المعنى اما العلمية وعبروا عنها بالتعريف والعلة اللفظية
معها التانيث بغير الالف نحو فاطمة وزينب او التركيب المزجي نحو بعلبك او زيادة الالف
والنون نحو عمران وعثمان وحمدان او وزن الفعل نحو احمد ويشكر ويزيد او العدل التقديري نحو
عمر وزفر وضابطه ان تسمع الكلمة ممنوعة من الصرف وليس معها الا علة واحدة وهي العلمية
فيقدرون لها العدل عن كلمة اخرى حتى لا تبقى فاعرفهم فعمر معدول عن عامر وزفر معدول عن زافر
حنيفة التباس العلم بالصفة او العجمية بشرط ان تنقل من لسان العجم علما وتستعمل عندنا علما في
اول نقلها نحو ابراهيم واسحاق ويعقوب وجالوت وهامان وقارون وان يزيد الاسم على ثلاثة احرف
كما في الامثلة واسماء الملائكة كلها عجمية الا رضوان ومالكا ومنكرا ونكيرا واسماء الانبياء كلها
ممنوعة من الصرف الا ستة يجمعها صاد لصالح والنون لنوح والشين لشعيب والميم لمحمد
صلى الله عليه وعليهم وسلم واللام للوط والهاء لهود فهذه الستة لا تمنع الا مع العلمية واما الوصفية
وعبروا عنها بالوصف والعلة اللفظية معها العدل التحقيقي وضابطه ان يسمع المعدول والمعدول
عنه نحو ثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة وهكذا مثنى ورباع الى عشار ونحو اخر صفة لاخر جمع معدول
عن الاخرى التي اخر لان اسم التفضيل اذا كان مجردا من ال والاضافة وجب فيه الافراد والتذكير او وزن
الفعل بشرط ان يكون على وزن افعل نحو احمر وافضل او زيادة الالف والنون بشرط ان تكون على وزن
فعلان بفتح الفاء وسكون العين نحو سكران وعطشان وريان فهذه الثلاثة لا تمنع الا
مع الوصف ولكل شروط تطلب من محلها ثم ان شروط جر الاسم المذكور بالفتحة ان لا يكون فيه
ال ولا مضافا نحو مررت بافضلكم وصليت في مساجدكم وسرت على حمرائكم جر بالكسرة على الاصل
وهل هو

وهل هو حينئذ منصرف او لا فيه خلاف قيل منصرف مطلقا وقيل ممنوع من الصرف مطلقا وقيل
وهو المختار ان زالت منه العلتان او احداهما نحو احمدكم فمصروف ولزوال العلمية اذ العلم لا يضاف الا
بعد تنكيره والا فغير منصرف نحو بمساجدكم وجمع العلل التسع قول القائل: جمع ووزن وعدل وصف
معرفة: تركيب عجمة تانيث زيادتها فالجمع اشارة الى صيغة منتهى الجموع والوزن اشارة
الى وزن الفعل سواء كان مع الوصف او مع العلمية والعدل شامل للعدل التقديري وهو الذي يمنع
مع العلمية والعدل التحقيقي وهو الذي يمنع مع الوصف والوصف بين والمعرفة بمعنى التعريف المراد
منه العلمية فقط اذ لا شيء من انواع التعريف من علل منع الصرف غيرها والتركيب اشارة الى التركيب
المزجي خاصة دون العددي والاضافي والاسنادي فان الاول يقتضي البناء والثالث الاعراب
مع تقديري والثاني يجري على جزئيه احكامه من صرف وغيره لو كان مفردا واما جزؤه الاول
فيعرب بالحركات الثلاث على كل حال لفظا او تقديرا والعجمة بينة والتانيث اشارة الى التانيث
بالالف الممدودة والمقصورة وبالتاء وبالمعنى والزيادة اشارة الى زيادة الالف والنون وقد
تقدمت امثلة الجميع ثم اعلم انهم سموا الاسم الذي يدخله تنوين التمكين منصرفا لانصرافه في جهات
الاعراب الثلاثة اخذا له من الانصراف وهو صوت بكرة حبل البير او الذهب والفضة والذي
لا يدخله ذلك التنوين غير منصرف لنقصه الانصراف الى جهة الجر بالكسرة او لانه ليس
فيه تنوين فلا يسمع فيه صوته وعليك بحفظ هذه الجملة لعل الله ينفعك بها ان شاء بفضل
رحمته ق قال هنا في شرحه ثم شرع في ذكر علامة الخفض الثالثة فقال واما الفتحة باعتبار مسما
فتكون علامة للخفض في ما لا ينصرف الاسم الذي لا ينصرف مفردا كان او جمع تكسير وهو ما فيه علتان
فرعيتان من علل تسع او واحدة تقوم مقام علتين وعند قوم هو الاسم المعرب الذي لا يدخله
تنوين التمكن لذلك واعلم ان الاسم ان اشبه الحرف بني ويسمى غير متمكن وغيره المتمكن قال البدر
المالكي واعلم ان المعتبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم فيه فرعيتان مختلفتان
مرجع احداهما اللفظ ومرجع الاخرى المعنى واما فرعية تقوم مقام الفرعيتين وذلك لان في الفعل
فرعية عن الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه الى
الفاعل ونسبته اليه والفاعل لا يكون الا اسما فالاسم من هذا الوجه اصل للفعل لاحتياجه اليه
فالفعل من هذا الوجه فرع عنه فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا اذا
كانت فيه الفرعية كما في الفعل ومن ثم صرف من الاسماء ما جاء على الاصل كالمفرد والجامد النكرة
كرجل وفرس لانه خف فاحتمل زيادة التنوين وكذا ما فرعيته اللفظ والمعنى فيه من
جهة واحدة كدرهم وما تعددت فرعيته من اللفظ كاجمال او من جهة المعنى كحائض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1